

الإمارات في أسبوع.. غياب "سيادة القانون" وانتقادات أممية لاذعة لسجل حقوق الإنسان ومعلومات جديدة حول الأزمة الخليجية



فيما تستمر أوضاع حقوق الإنسان في الإمارات بالتدهور، مع أكاذيب وُخِّدَ الإعلام الرسمي إلى جانب انجرار المجلس الوطني لذات الدعاية المشؤومة بشأن "سيادة القانون"، تستمر الأزمة الخليجية بكشف ما كان غامضاً في الماضي، في وقت تتوسع الدولة بشكل مثير للقلق المحلي والدولي في أفريقيا.

والأسبوع الماضي، وجهت الأمم المتحدة انتقادات لاذعة لأوضاع حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة، معربة عن قلقها من توثيق حالات اختفاء قسري ومحاكمة ناشطين حقوقيين عبروا عن آرائهم. كما انتقد تقرير أصدرته المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة تعذيب سجناء وظلم العمال الأجانب والتمييز ضد المرأة وتبعية القضاء للسلطات التنفيذية. ومن المتوقع عرض التقرير في الدورة التاسعة والعشرين للمفوضية في الفترة من 15 حتى 26 يناير/كانون الثاني الجاري.

وقال التقرير إنه فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، فإن الضمانات المحدودة على عدم التوقيف والاحتجاز التعسفيين التي ينص عليها قانون الإجراءات الجزائية لا تنطبق على الأشخاص الذين يوقفون لتهم تتعلق بالمساس بأمن الدولة أو الإرهاب".

وتحدث التقرير عن حالات "اختفاء قسري" وإيقاف أشخاص دون أمر توقيف وسجنهم في مرافق احتجاز سرية بمعزل عن العالم الخارجي.

المزيد..

[الأمم المتحدة توجه انتقادات لاذعة لأوضاع حقوق الإنسان في الإمارات](#)

المعتقلون في الإمارات

واختطفت السلطات على تلك الأوضاع المئات من الإماراتيين، وبدلاً من تصحيح الأوضاع الحقوقية وإيقاف الانتهاكات تحت أي صورة، تستمر سلطة جهاز أمن الدولة في الانتهاكات إلى جانب الإفراج عن سجناء بقرار رسمي ضمن عفو عام.

والأسبوع الماضي كشف تقرير صادر عن وزارة الداخلية عن الإفراج عن 5538 شخصاً خلال عام 2016 نتيجة شمولهم بقرارات عفو عام أو خاص، فيما لم تشمل هذه القرارات أي من معتقلي الرأي الذين يقبعون في سجون الدولة منذ سنوات لأنهم عبروا عن رأيهم بطريقة سلمية في عدد من القضايا الداخلية أو السياسة الخارجية للدولة ولم يرتكبوا أي جنح أو مخالفات تستوجب اعتقالهم رغم المناشدات الدولية للإفراج عنهم.

إلى ذلك نفذ نشطاء حقوقيون وقفة احتجاجية أمام سفارة الإمارات في العاصمة البريطانية لندن، احتجاجاً على استمرار السلطات في أبو ظبي في سياسة اعتقال عدد من النشطاء، والتضييق على حرية الرأي والتعبير.

سيادة القانون

ويأتي اعتقال هؤلاء الناشطين لغياب "سيادة القانون" الذي يتعرض للتهشيم أو الانتقاص بوضع قوانين تتعارض والدستور الإماراتي. في نفس الوقت تظهر تقارير المجلس الوطني (البرلمان) والصحافة تناسقاً في الغالب يتجه نحو حملات دعائية لتبييض صفحة سوداء لا يمكن التعامل معها دولياً ومحلياً في انتهاك القانون وسيادته.

ومع بداية العام الجديد أفاد تقرير برلماني للجنة الشؤون الدستورية والتشريعية والطمعون، للمجلس الوطني الاتحادي، بأن آلية إصدار وتعديل وتطوير التشريعات الخاصة بوزارة العدل، تبلورت من خلال عمل لجان متخصصة، قامت بإجراء مقارنات معيارية مع بعض الدول المتقدمة في مؤشر سيادة القانون.

ليس ذلك فقط بل إن التقرير أوضح ضمن موضوع سياسة وزارة العدل في تطوير التشريعات، أن رؤية الإمارات 2021، تركز على الوصول بالدولة لأن تكون بين أفضل دول العالم في كفاءة النظام القضائي؛ متحدثة عن قفزة كبيرة في مؤشر "سيادة القانون"! مع أن هذا ليس صحيحاً، وكان آخر تقرير لمؤشر سيادة القانون (Rule Of Law Index) في أكتوبر/تشرين الأول 2016، وتراجعت فيه الإمارات ست نقاط عن تقرير العام 2015م فيما حققت علامات متدنية للغاية في مؤشر الحقوق الأساسية والحكومة المفتوحة ومستوى الدخل والنظام والأمن.

وضمن المؤشر تراجعت الدولة في ترتيبها بشأن الحكومة المفتوحة لتحل في المرتبة (102) بعد أن كانت العام الماضي في المرتبة (69) فيما جاءت في المرتبة (90) ضمن الحقوق الأساسية بعد أن كانت العام الماضي في المرتبة (75)، وتراجعت من حيث مستوى الدخل إلى (30) عالمياً، بعد أن كانت عام 2015م في المرتبة (26)، وجاءت في المرتبة (12) من حيث النظام والأمن فيما كانت العام الماضي في المرتبة (6) عالمياً!

المزيد..

["سيادة القانون" في الإمارات بين الحقيقة وأكاذيب المجلس الوطني والإعلام](#)

[الداخلية الإماراتية : الإفراج عن 5538 معتقلاً شملهم العفو خلال 2016... ماذا عن معتقلي الرأي؟](#)

[حظر "سكايب" في الإمارات لتشديد الرقابة على الاتصالات](#)

الأسبوع الأول لضريبة المبيعات

ومع دخول العام الجديد بدأت الإمارات تنفيذ الضريبة المضافة، لكن وخلال الأسبوع الأول من تنفيذ الضريبة، لا

تبدو الأوضاع جيدة، مع شكاوى المواطنين والمقيمين بمخالفات متعددة لا يمكن حصرها، لكنها تشير إلى فشل في التنظيم والترتيب.

وأبرز تلك المشكلات إلى جانب ارتفاع كبير للأسعار يفوق الضريبة المضافة (5%) غياب الفئات النقدية فئة 1 فلس و 5 فلس و 10 فلس و 20 فلس، حسب ما أفادت صحيفة "غلف نيوز" الرسمية الناطقة بالانجليزية.

ليست المحلات التجارية الصغيرة هي التي تنعدم فيها تلك الفئات بل أيضاً محلات السوبر ماركت الكبيرة والبنوك في إمارة دبي؛ ولم يكن لهذه العملات الصغيرة قيمة كبيرة في السابق، ولكن بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة، أُعيد تسليط الضوء على هذه القضية من جديد.

المزيد..

[الأسبوع الأول للقيمة المضافة في الإمارات.. غياب الفئات النقدية للدرهم وأسعار أعلى من الضريبة](#)

الأزمة الخليجية وزوجة المعارض الإماراتي

أما بالنسبة قال وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، إنّ الإمارات طلبت من بلاده تسليم زوجة معارض إماراتي، قبل شهرين من الأزمة الخليجية، مقابل وقف الحملات التي تقودها الدولة ضد قطر.

ولم يحدد آل ثاني هوية المعارض؛ ويسلط ذلك الضوء على الانتهاكات التي تستهدف أهالي المعتقلين السياسيين في الإمارات حيث يعانون من تضيق واتهامات واسعة، وسبق أن اعتقلت الشقيقات الثلاث للمعتقل عيسى السويدي عدة أشهر وأفرج عنهن دون توجيه اتهامات وكان السبب الرئيس هو كونهن شقيقات لمعتقل طالب بحرية التعبير في البلاد.

وفي إطار الأزمة الخليجية أيضاً، قدمت قطر، عن طريق بعثتها في الأمم المتحدة، شكوى إلى مجلس الأمن الدولي ضد الإمارات بدعوى خرق طائرة حربية إماراتية المجال الجوي لدولة قطر في شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي وتوعدت الدوحة بإجراءات.

المزيد..

قطر: الإمارات طلبت تسليم زوجة معارض قبل الأزمة الخليجية بشهرين

أمير الكويت خلال افتتاح مؤتمر رؤساء البرلمانات الخليجية: الخلاف الخليجي عابر مهما طال

حملة إماراتية ضد باكستان

على الرغم من الانتقادات الواسعة التي تتلقاها إدارة ترامب جراء العداء المتزايد تجاه الدول الإسلامية، تُطل علينا الصحافة الرسمية في الإمارات بمقالات تدعم هذا العداء وتتهم المدارس الدينية بالإرهاب.

والأسبوع الماضي نشرت صحيفة "الاتحاد" الرسمية مقالين عنوان الأول: "باكستان بين نار المتشددين والضغوط الأميركية"، والثاني: "ترامب ومساعدات باكستان"، يؤيد من خلاله الكاتبان نهج واشنطن باتهام الدولة الإسلامية بالإرهاب؛ ويأتي المقالان ضمن حملة إماراتية بعد أيام من اتهامات ترامب لـ"باكستان" بتفريخ "الإرهابيين" متوعداً بقطع المساعدات التي تقدمها وهو ما أثار حفيظة السلطات الباكستانية التي استدعت سفير واشنطن لديها.

وتقول إن وقف المساعدات الأميركية على باكستان ليس كافياً، فقد "بقيت دولارات المساعدات الأميركية لباكستان محل شدّ وجذب من سنة إلى أخرى، فإن الأمر يتطلب الآن التركيز على مهمة تنفيذ العملية الجراحية المتكاملة لاجتثاث جذور نظام دعم الإرهابيين في باكستان". وتعني الكاتبة بذلك اجتثاث الإسلاميين من باكستان، بل تلمح إلى ضرورة استهداف النظام والحكومة الباكستانية من أجل "اجتثاث" من الجذور، لكل ما هو إسلامي.

المزيد..

[الصحافة الرسمية.. تدعم العداء لـ"باكستان" وتتهم المدارس الإسلامية بالإرهاب](#)

أزمة سد النهضة

والأسبوع الماضي ظهرت الإمارات مجدداً في أزمة سد النهضة في إفريقيا، وكانت المرة الأولى عندما أعلن عن

وقف أبوظبي تمويل بناء سد النهضة في "إثيوبيا" دعماً للانقلاب المصري على السلطة المنتخبة عام 2013. ومنذ نهاية العام الماضي اندلعت الأزمة من جديد بين "إثيوبيا ومصر" ولاحقاً السودان، فيما يبدو لفشل الاتفاق الذي حدث في مارس/آذار 2015، بين الدول الثلاث.

ويوم الثلاثاء (9 يناير/كانون الثاني) بحث وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد ونظيره الإثيوبي ورقينه جباييه، في أبوظبي، وحسب الوكالة الرسمية (وام) فقد بحثا سبل تعزيز زيادة حجم التبادل التجاري بينهما، مع التأكيد على أهمية تطويرها.

وجاءت الزيارة الإثيوبية إلى الإمارات بعد أيام من زيارة سامح شكري وزير الخارجية المصري إلى أبوظبي لبحث أمن البحر الأحمر، والأمن القومي العربي.

وتأمل مصر من حليفها الإمارات ممارسة ضغوط على أديس أبابا، لحل الخلافات القائمة مع القاهرة بشأن السد.

المزيد..

[ما علاقة الإمارات بأزمة سد النهضة في إفريقيا؟!](#)

[عبدالله بن زايد يبحث مع وزير خارجية إثيوبيا العلاقات الثنائية](#)

التدخل في السودان

وبالقرب من هذه المنطقة يتصاعد التوتر بين أرتيريا والسودان، وسط أنباء عن حشود عسكرية مصرية توجهت إلى قاعدة عسكرية على الحدود الأريتيرية السودانية بالتنسيق مع أبوظبي، ورد الخرطوم بتعزيز التواجد العسكري السوداني على الحدود مع أرتيريا، تثار التساؤلات حول ارتباط هذه التطورات مع الزيارة التي قام بها الرئيس الأرتيري إلى أبوظبي الأسبوع الماضي ولقاءه مع ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد.

وكانت زيارة أسياش أفورقي إلى أبوظبي كانت خاطفة و لم يعلن عن برنامجها أو أسبابها فيما ربط محللون بين هذه الزيارة وبين زيارة الرئيس التركي إلى الخرطوم وتوقيع عدة اتفاقيات عسكرية وسياسية معها وتسلم تركيا إدارة جزيرة سواكن الاستراتيجية في البحر الأحمر، وبعد اللقاء الذي عقده وزير الخارجية المصري مع نظيره الإماراتي

أبحث ما وصفته وسائل إعلام مصرية وإماراتية " سبل حماية أمن البحر الأحمر و التصدي للتدخلات الخارجية في المنطقة" في إشارة إلى تركيا.

المزيد..

[زيارة الرئيس الأرتيري إلى الإمارات ومصر والتوتر العسكري والسياسي مع السودان](#)

[أبوظبي وتعزيز نفوذها العسكري والسياسي في أرتيريا](#)

حفر الإمارات

أما في ليبيا ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية المتوقع إجرائها منتصف العام الحالي، والتغيرات السياسية التي تشهدها ليبيا، وفشل الجنرال خليفة حفر في الحسم عسكرياً في ليبيا رغم تزايد الدعم العسكري المقدم له من أبوظبي والقاهرة، نشرت صحيفة "الي أوكي ديلا غويرا" الإيطالية تقريراً تساءلت فيه عما إذا كانت ليبيا ستخضع لسيطرة الإمارات المتحدة العربية في ظل تنامي الوجود الإماراتي العسكري، داخل الأراضي الليبية من خلال إنشائها لقاعدة الخادم الجوية.

وحسب صحيفة الشرق الأوسط فقد قام اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفر بزيارة سرية إلى دولة الإمارات العربية خلال الأسبوع الماضي، دون معرفة تفاصيل الزيارة.

ونقلت الصحيفة عن ما وصفته بمسؤول ليبي بارز قوله إن "الزيارة تأتي في سياق الاتصالات المستمرة بين قيادة قوات الكرامة ودولة الإمارات"، دون ذكر أي تفاصيل أخرى، بحسب الصحيفة.

المزيد..

[النفوذ الإماراتي في ليبيا بعد فشل الحسم العسكري والتوجه لانتخابات رئاسية](#)

[مصادر ليبية: مساع إماراتية للاستحواذ على مشروع استراتيجي بخليج سرت](#)

الوجود الإماراتي جنوب اليمن

أكدت معلومات جديدة عن الوجود الإماراتي، في جنوب اليمن، أن الدولة تقوم باستهداف سيادة الدولة وتتجاهل الحكومة التي يفترض أن التدخل جاء لدعم استعادتها السلطة.

وكشف موقع ميدل ايست مونيتور البريطاني في تقرير له، أن زيارة محافظ حضرموت اللواء فرج سالمين البحسني، الذي وصل أبوظبي في 12 ديسمبر/ كانون الإمارات، جاء باستدعاء من الدولة وتم تجاهل كل الأعراف والحكومة اليمنية.

إلى ذلك تظاهر أفراد من قوات ما تسمى بـ"النخبة الحضرمية" في مدينة المكلا (شرق اليمن)، في العاشر من يناير/كانون الأول، احتجاجاً على تسريحهم من هذا التشكيل الذي شكلته وسلحته دولة الإمارات المشاركة ضمن التحالف العربي بقيادة السعودية.

في نفس الوقت انتقد وزير الداخلية اليمني أحمد الميسري، دعم الإمارات للقوات الأمنية من دون الرجوع إليها، مؤكداً أن أي دعم لقوات الأمن يأتي خارج سياق الوزارة والمؤسسات الوطنية، لن يُقبل في المرحلة المقبلة.

المزيد..

[وزير الداخلية اليمني ينتقد دعم الإمارات لقوات الحزام الأمني خارج إطار الحكومة](#)